http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1611) السنة السابعة -السبت (19) ايلول 2009

مسؤولون في وزارة العمل يتهربون من اسئلة(المدى)!

١٤ – ١٧ % من اطفال العراق أصيبوا باضطرابات الصدمة النفسية طيلة فترات الحروب والعنف

لم يخطر على بال (حيدر) ذي الأحد عشر ربيعاً أن يكون يوماً جثة هامدة على يد صديقه المقرب بسبب خلاف بينهما على مبلغ تافه من المال (ألف دينار عراقي) إذ أخذه الصديق القاتل إلى النهر من جهة منطقة الدورة على أساس النزهة وهناك دفعه وتركه يصارع أمواج النهر العالية حتى طغت عليه وغطته وهو يصرخ ويستنجد، ولكن ما من مجيب أو منقذ قريب، وشهد هذا المنظر المرعب طفل آخر صديق لهما لم يكن يعلم بمخطط الجريمة وكان هو الآخر ضحية تهديد الصبي القاتل إن تكلم عما رأى

تحقيق: أسماء عبيد
تصوير: مهدي الخالدي

وفي النهاية انكشفت خيوط الجريمة بعد فقدان حيدر وتقديم أهله بلاغاً لدى مركز الشرطة إلاّ أن والد المجني عليه تنازل عن الدعوى لكون مرتكب الجريمة من المنطقة ذاتها واضعاً نصب عينه علاقة الجيرة الطويلة التي تمتد سنوات طويلة.

حادثة جرمية أخرى في منطقة اخرى حين تعمد صبي في العاشرة من عمره الاعتداء على طفل من الحي يصغره سناً باستخدام شفرة حلاقة وتسبب بجروح عميقة للصغير، وقادت إلى مشاجرات بين ذوي الضحية وأهل الفتى الجانح.

ولو تتبعنا الأحداث لوجدنا المزيد من الجرائم التي يرتكبها مراهقون دون سن الثامنة عشرة استخدمت في بعضها الذخيرة الحية والسلاح الأبيض في تنفيذ الجريمة، ويعزو معظم الباحثين هذه الظاهرة إلى تعرض الأطفال لأعمال عنف إجبارية وليست اختيارية في ظل فترة الإنفلات الأمني الماضية بما حملته من أعمال قتل وخطف وتعذيب وعمليات عسكرية ومليشياوية وعصابات إجرامية مختلفة، ورؤية الصغار الجثث المجهولة والمعلومة المتناثرة في الطرقات ليل نهار والكلاب تنهش فيها،فبدا الأمر سهلاً للمراهقين المندفعين خصوصاً الذكور منهم الذين يظنون أن الشجاعة تكون بحمل السلاح والسيطرة على الناس ليكونوا في موقع قوة ويخشاهم الآخرون. وكان للأفلام الغربية والرسوم المتحركة دور كبير في ترسيخ ثقافة العنف لدى الصغار حين يظهر الممثل في الفلم وهو يستخدم أنواع الأسلحة ويقتل ويسرق ويهابه الجميع فيكون في نظرهم بطلاً شجاعاً يقتدون به.

رأي اختصاصي

حملنا تساؤلاتنا بشأن تأثيرات أعمال العنف على أطفال العراق إلى ذوي الاختصاص بالصحة النفسية والأجهزة الأمنية للحصول على إجابات حول دورهم في إيجاد الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع، وكانت محطتنا الأولى في مستشفى اليرموك مع مدير مركز الإسناد النفسي والاجتماعي الدكتور (علي حسن العبيدي) الاختصاصي بالأمراض النفسية والعصبية الذي اوضح قائلا:«أجرينا دراستين خلال عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ بالتعاون مع مركز البحوث التربوية والنفسية في جامعة بغداد ومنظمة الصحة العالمية WHO على تلاميذ المدارس الابتدائية في بغداد، ووجدنا أن ٥٠ – ٥٨ ٪ من الأطفال تعرضوا إلى حوادث عنيفة خلال السنتين المذكورتين، ولم نستطع إجراء دراسة عام ٢٠٠٧ لتردي الأوضاع الأمنية آنذاك»مضيفاً: تعرض الأطفال (عينة الدراستين) إلى حوادث تمثلت بصدمات نفسية كبرى من حالات قتل للوالدين أو أحدهما أو الأخ أو أي فرد من العائلة أو حالات فقدان وخطف وتعرضهم للاضطرابات الأمنية في مناطقهم السكنية، موضحاً: أن للمشهد العسكري في الشارع دورا كبيرا في تأثر الأطفال بالعنف، فضلا عن عدم الاعلان عن عقوبات رادعة للمجرمين وهنا الطامة الكبرى، إذ وجد المراهقون أمثال هؤلاء المجرمين مثالاً يحتذى به وعدوهم أبطالا، ولو كان المجرمون قد نالوا جزاءهم لأصبح لدى الطفل والمراهق عنصر ردع عن الجريمة، ولكم مع وجود مليونين ونصف المليون يتيم يعيشون في أجواء العنف والقتل واستشراء العصابات الإجرامية التي تستغل الأطفال في أعمالها المخالفة للقوانين وانتشار أفلام العنف والجريمة كل ذلك رسخ في أذهان الصغار غير المحميين اجتماعيا صورة المجرم الشجاع الذي لا يهاب القانون ويخافه الجميع وبالتالي تكون النتيجة مشاريع مجرمين كثر».

صدمات الطفولة

ورداً على سؤالنا حول نسبة الأطفال الذين تعرضوا لاضطرابات الصدمات من عينة الدراسة قال: «وجدنا أن ١٤ – ١٧ ٪ من هؤلاء الأطفال أصيبوا باضطرابات الصدمة النفسية المتجلية في اضطراب سلوك الطفل إذ يكون شديد الجفل وسريع الغضب والانفعال مع اضطرابات النوم والتبول اللاإرادي وظهور بوادر سلوك منحرف.

وعن الكلام الذي يقال عن ضعف اداء المركز ميدانيا، معززا باستمارة إستبيان ومقابلة لـ١٢٠ جانحاً في المدرسة الإصلاحية و٤٠ حدثاً جانحاً في محاكم جنوح الأحداث، وزار عوائل ومدارس ومناطق سكن الجانحين الأحداث، واستغرقت دراسته ٦ أشهر، فوجد أن من أهم أسباب جنوح الأحداث هو التفكك الاسري، وتصدع علاقتهم الإجتماعية،الداخلية والخارجية، وانحلال وحدة تماسك الأسرة، وتحطم هيكلها التكويني، بحيث يتعذر على الأب والأم الإيفاء بالتزاماتهما والقيام بواجباتهما تجاه بقية أفراد العائلة والمجتمع.

ضحايا صامتون

حاولنا مقابلة الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح اختصاصي الأمراض النفسية ورئيس الجمعية النفسية العراقية إلاّ أنه كان في ظروف عمل في مدينة أربيل، وعندما اتصلت هاتفياً به أبدى استعداده التام للتعاون وطلب مني إرسال أسئلتي بواسطة إيميله الشخصي لغرض الإجابة عنها كون فترة بقائه في أربيل ستطول، سألته عن رأيه بتأثير العنف والقتل والخطف على نفسية أطفال العراق الذين صاروا هم أنفسهم يرتكبون الجرائم ربما بدافع الانتقام من المجتمع بعد مقتل آبائهم أمام أعينهم ولا يعرفون من قتلهم أو الجهة التي تقف وراء القتل أو لأن القتلة لم ينالوا جزاءهم العادل ليكونوا عبرة لغيرهم وبالتالي استسهل الأطفال والمراهقون ممن بذرت في داخلهم بذرة الجريمة المكتسبة من الشارع ذلك فيعمدون الى ارتكاب الجريمة. يقول الدكتور قاسم: «منذ (٢٩) عاما» وأطفال العراق ضحايا صامتون. كان أول ما استلب منهم هو حياة الطفولة بمرحها وبهجتها وألعابها وأغانيها. ويحدد تاريخ نشوب الحرب العراقية الإيرانية عام (١٩٨٠) بداية هذا الاستلاب الشامل، وكان أخطر خلل سيكولوجي حدث للأطفال المولودين عام ١٩٧٥ وما بعده أنه تشكّلت لدى هذا الجيل (يؤلف حالياً بحدود ٧٠٪ من المجتمع العراقي) صور ذهنية ومعتقدات ومدركات مشوهة بخصوص نفسه والآخرين والعالم والحياة، وغير سوية بمواصفات الصحة النفسية للأطفال والشباب. ففي السنوات الثماني للحرب العراقية الإيرانية تشكّل لدى الاطفال مفهوم أن العالم عدائي وأن الآخرين يريدون إفناءه. وبمشاهدته جثث قتلى الحرب بدءاً من برنامج (صور من المعركة) في الثمانينيات، الى مشاهد التفجيرات اليومية في المدن العراقية التي صارت تستهدف المدنيين، تراجعت لدى هذا الجيل (قيمة الحياة) التي كانت مقدسة».

لقد نشأ لدى هؤلاء اليتامى دافع الأخذ بالثأر ولن يخف دافع الانتقام لدى معظمهم ما داموا أحياء «مضيفاً» وتشير منظمة اليونسيف إلى أن أطفال العراق يعدّون أكثر اطفال العالم معاناة من الخوف والجوع والفقر جراء العنف والارهاب والتهجير والاهمال، فيما أفادت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بشؤون الأطفال أن ٥٠٪ من طلبة المدارس الابتدائية لا يرتادون مدارسهم، و ٤٠٪ منهم فقط يحصلون على مياه شرب نظيفة».

وزارة الصحة المجتمع و تأهيل الأحداث

يشكل الاطفال شريحة واسعة من المجتمع لذا ظهر التأثير واضحاً على سلوكياتهم في البيت والمدرسة والبيئة المحيطة وسقط قسم منهم ضحايا في شرك الانحراف والجريمة بسبب ضعف الرقابة الأبوية ووجود أصدقاء السوء وانحدار المستوى المعيشي والتسرب من المدارس، لذلك من واجب المجتمع كله المساهمة في تأهيل هؤلاء الأطفال»بهذا الكلام بدأ المستشار النفسي لوزارة الصحة الدكتور عماد عبد الرزاق إجابته على أسئلة (المدى).

وأكد عبد الرزاق على»أن إعادة التأهيل تبدأ بتوفير البيئة المناسبة للنمو النفسي السليم وتأتي المدرسة في الدرجة الأولى فهي التي تحتضن الطفل وتقدم له الرعاية من ناحية التربية والتعليم فواجب إدارة المدرسة والهيئة التدريسية أن تمنح الطفل حقه الكامل في التعليم دون تمييز وأن تقوي علاقتها مع الأطفال من التلاميذ لديها جميعاً، ويجب أن تستغل الفعاليات المدرسية من أجل الترفيه عن الطفل بالتعبير عن رغباته ومشاعره وتوجيهها نحو الطريق الإيجابي والمفيد والابتعاد عن رموز ومصطلحات العنف كـ (الألعاب والأفلام والصور) بحيث توازي نموه العقلي والعاطفي والاجتماعي.

وعما إذا كان هناك تنسيق مشترك بين وزارة الصحة والجهات ذات العلاقة حول هذا الموضوع أوضح قائلاً: «التنسيق موجود مع وزارتي الداخلية والعدل حيث توجد محاكم الأحداث ومكتب خاص بدراسة الأحداث الجانحين وهذا المكتب يدار من قبل طبيب اختصاصي بالأمراض النفسية مع وجود باحثين نفسيين واجتماعيين، إذ يتعرفون بصورة مفصلة ودقيقة على أسباب جنوح الأحداث ورفع التوصيات والمقترحات حول كيفية التعامل مع الحدث عند صدور الحكم بحقه وبعد انتهاء المحكومية من أجل تأهيل الحدث وإعادة إدماجه ليكون عنصراً نافعاً ومنتجاً في المجتمع، بالإضافة إلى تنسيقنا مع أقسام الصحة المدرسية بهدف تخفيض أعداد المشردين والتشخيص المبكر للاضطرابات النفسية والسلوكية وبالتالي معالجتها، وهناك مراكز خاصة بعلاج ضحايا العنف من الأطفال تابعة لوزارة الصحة تقدم لهم الإرشاد النفسي مع خدمات المجتمع التأهيلية والعلاجات الدوائية عند حاجة الطفل المعنف لها ونطالب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأن تضع ضوابط لعمل الأطفال والأحداث لمنع انزلاقهم في هاوية الجريمة».

المشكلة الأخطر الاضطرابات الناجمة عن البيئة العنيفة

مركز البحوث النفسية والتربوية والباراسايكولوجي في جامعة بغداد من المراكز البحثية المهمة التي تناولت العديد من الظواهر الاجتماعية قبل التغيير في ٤/٩ وبعده بالدراسة والتحليل والاستبيان، وقد قام بعدة دراسات منها ماتقدم ذكره من حقائق عن جرائم الأحداث.. وقال الدكتور (غسان حسين سالم) المدير العام للمركز: «المشكلة الأخطر التي يتعرض لها أطفال العراق هي الاضطرابات النفسية الناجمة عن البيئة العنيفة وبالتالي يكون ذلك ممهداً لخلق بيئة مضطربة منحرفة مريضة تتمثل بسلوك مضطرب يتسم بالإيذاء والعدوان والسرقة وارتكاب الجرائم والتدمير والسلوك المضاد للمجتمع وزيادة التوترات والتخريب النفسي ويحيل البيئة إلى توتر واضطراب وسلوك عنفي مع اختلاف الدرجات والمستويات مما يخلق فرصة لولادة الطفل المجرم والمراهق المجرم»

هيئة لرعاية الطفولة

تقول النائبة (سميرة الموسوي) عن لجنة المرأة والاسرة في مجلس النواب: «الطفل العراقي بحاجة إلى الحب والحنان اللذين فقدهما طيلة فترات الحروب والعنف والذبح والخطف، لذا يجب احتضانه بحنان وتضافر الجهد الرسمي لحل هذا الإشكال النفسي الخطير بدءاً من تغيير المناهج ورفع كل مايشير إلى العنف فيها واستبدالها بلغة الأمل والزهور والتفاؤل وتنشيط دروس النشاطات اللاصفية وتنظيم السفرات الترفيهية لهم، مؤكدة» قدمنا إلى البرلمان مشروع إقامة هيئة لرعاية الطفولة يتولى الإشراف عليها خبراء مختصون بهذا المجال وقد تمت قراءة المشروع قراءة أولى في البرلمان ووافق عليه مجلس شورى الدولة ورفع المقترح إلى مجلس الوزراء للاطلاع والمصادقة عليه في حال موافقته، كما التقيت ممثلي منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة (اليونسيف) بهدف مساعدتنا بهذا الخصوص «وأضافت» قدمت مقترحاً لمنع استيراد الألعاب الحربية للأطفال وقد انسجم الشارع العراقي مع المقترح فحتى التجار أنفسهم من مستوردي هذه الألعاب أبدوا المقترح عندما تحدثنا معهم وكان له أثر كبير حتى أن راديو BBC بث خبراً عنه».

دعوة لتشريع قانون يحظر استيراد لعب الأطفال الخطرة

وكان مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد قد طالب الحكومة خلال شهر أيار الماضي بتشريع قانون خاص يحظر استيراد لعب الأطفال الخطرة. وقالت الدكتورة منى الموسوي مديرة المركز: «إن هذه الألعاب التي تمثل البنادق والمسدسات والسيوف لها تأثير سلبي من الناحيتين الصحية والنفسية على الأطفال عبر ما تطلقه هذه الأسلحة من رصاصات مطاطية بإمكانها إصابة الآخرين، فضلاً عن تأثيرها المستقبلي على نشوء جيل يميل إلى الجريمة والقتل والسرقة» وأضافت: «المركز إذ يدعو الحكومة لمنعها على وفق تشريع خاص في الوقت ذاته يدعو التجار الى الرأفة بحال الاطفال لما تسببه هذه الألعاب من أذى لهم وهم مستقبل العراق».

البرزنجي: سنزور دار الدولة للأحداث للوقوف على مشاكلهم

الدكتورة (إيمان البرزنجي) رئيس لجنة المرأة والأسرة في مجلس محافظة بغداد، التقيناها بعد جهد جهيد واتصالات كثيرة نظراً لانشغالها الشديد وقبل ذلك اعتذارها بسبب المرض، وبعد لقائنا معها قالت: «اتفقت مع رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس المحافظة على تنظيم زيارة إلى دار رعاية الأحداث ومعنا لجنتا الصحة ومنظمات المجتمع المدني للوقوف على أوضاعهم لكن للأسف لحد الآن لم تتحقق الزيارة لإنشغال رئيس لجنة حقوق الإنسان فمشاغله كثيرة إلاّ أننا سنعمل على تحقيقها بأقرب فرصة وننوي زيارة دار المشردات التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بوفد يضم عدة لجان «مضيفة» قدمنا مقترحاً خلال خطتنا الخمسية لإنشاء ٨ مراكز للأمومة والطفولة في بغداد على أن تكون من ضمن أجنحتها قاعة للندوات الثقافية التي تنظم فيها ندوات حول العنف وتربية الأطفال، كما نطالب بإنشاء مركز متخصص لعلاج الأطفال المصابين بمرض التوحد وذلك بالاتفاق مع لجنتي الصحة والبيئة».

متابعة الأحداث الجانحين

استقبلنا اللواء (ضياء حسين) المدير العام لمديرية التحقيقات الجنائية في مكتبه وحدثنا عن دورهم في متابعة المجرمين الأحداث قائلاً: «دورنا يكمن في تحديد أعمار المجرمين من العصابات التي نلقي القبض عليها ونتبين ماإذا كان بينهم حدث نتأكد من عمره من خلال أوراقه الثبوتية وإذا لم يحملها معه نطلب من أهله جلبها لتوثيق عمره وإذا ثبت لدينا أنه حدث نفرد له قضية خاصة به ونحيله إلى مديرية الأحداث لإكمال التحقيق معه وإيداعه في إصلاحية الأحداث»وأضاف»وردت إلينا معلومات كثيرة عن استغلال المجاميع الإرهابية الأطفال في عملياتها تحت مسميات عدة مستغلين اضطرابهم وعوزهم المادي أو إجبارهم على العمل معهم تحت التهديد»مؤكداً «ان معالجة هذا الأمر تتطلب جهداً كبيراً ومشتركاً بين وزارات الدولة المختصة ليتعاونوا مع وزارة الداخلية في هذا الأمر».

هكذا نحل مشاكلنا!!

اتخذت الإجراءات الأصولية لمقابلة مدير عام إصلاحية الأحداث التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وقبلها أجريت اتصالات مع مدير إعلام الوزارة المستشار (عبدالله اللامي) فأوضح أنه موجود في أربيل وطلب مني الذهاب إلى مكتب إعلام الوزارة ثم مكتب إعلام الإصلاحية وذهبت بالفعل ولم تكن مديرة مكتب الإعلام موجودة ولم استطع مقابلة المدير العام الأستاذ (سامي) وقيل لي أنه مسافر (أشك في ذلك) وأن معاونه مشغول جداً وطلبوا مني العودة بعد أسبوع، إلاّ أنني رفضت ذلك وطلبت منهم تحديد شخص بديل مختص للإجابة عن أسئلتنا فقالوا إن الإجابات محصورة بالمدير العام ومعاونه، عندذاك كتبت أسئلتي وتركتها عندهم مع ملاحظة الإجابة عنها خلال يومين حتماً، وفي اليوم التالي اتصلت السيدة مديرة الإعلام وأخبرتني أنها سلمت الأسئلة إلى المدير العام وأنه طلب حضوري فوراً للإجابة عنها وجهاً لوجه ولدى وصولي بعد ساعة بسبب الزحام وجدت أن المدير العام دخل الاجتماع مع رؤساء الأقسام وغير معلومة مدة الاجتماع، وقالوا لي علي الانتظار لحين انتهاء الاجتماع بعد ساعة أو ساعتين وربما أكثر فاعتذرت عن الإنتظار وقلت لهم لماذا حددتم لي موعداً مع موعد الاجتماع وانسحبت من المكان ولم أعد إليهم، ثم اتصلت بالمستشار اللامي الذي أبدى أسفه لتصرف مكتب إعلام الإصلاحية وقال إنهم غير منظمين في عملهم وطلب مني العودة إليهم لمساعدتي فاعتذرت لأنني لم أحصل على إجابات خلال ٣ أيام، وبعد ذلك علمت أن المدير العام جديد وتسلم منصبه للتو ولا يعلم شيئاً بعد، ولكن هذا ليس بعذر فبإمكان معاونه أو أحد المختصين الإجابة. وإذا كانوا يريدون إصلاح الموقف فليرسلوا إجاباتهم لننشرها لاحقاً.

اطفال الحروب والمستقبل الغامض